



5 مايو 2023

### تمهيد

فيما كان الليبيون منشغلون بالترتيبات التي يقوم بها عبدالله باتيلي للوصول للانتخابات البرلمانية، وتطورات الوضع الأمني في الجارة الجنوبية السودان والتي من المحتمل أن تطال هزاتها الارتدادية الاراضي الليبية ، خاصة مناطق الجنوب الليبي ، وكذلك عملية القبض على مجموعة تنتمي الي منظمة تدعو للتنصير داخل البلاد ، يتفاجأ الليبيين بظهور منظمة إيطالية تعمل على توطين اللاجئين والمهاجرين غير



القانونيين في ليبيا ، وقد قطعت في ذلك شوطاً كبيراً ، واستغرب الجميع قدرة المنظمة على تمكنها من التواصل مع مستويات مختلفة من الأطراف الليبية بخصوص هذا الموضوع ، مستخدمة غطاء المساعدات الإنسانية، وتوفير بعض الاحتياجات ، وتنفيذها لبعض المشاريع، لدرجة أن البعض اعتبرها محاولات لأطراف دولية للعب أدوار مشبوهة في هذه المنطقة البعيدة عن اهتمام الحكومات الليبية المتعاقبة.

يبدو أن الشأن الجنوبي الليبي لازال غامضاً ، ومجهولاً للكثيرين ، وخصوصاً الجهات المسؤولة ذات العلاقة، فهذه المساحات الصحراوية الشاسعة التي تتخللها بعض المدن والقرى ، لا تزال تعاني واقعاً خدميّاً متردّياً، وواقع تعليمي وصحي صعباً للغاية ، نتيجة للتهميش ، وقلة الإمكانات ، والفساد الإداري والمالي، ويترافق مع ذلك كله انتشار لعصابات الطريق ، وأمراء الحروب العابرة للحدود ، بالإضافة الي المليشيات والمرتزقة ومافيات تهريب الذهب والوقود والمخدرات والبشر والإرهاب ، المدعومة من بعض الأطراف السياسية التي فقدت تمويلها أو انتهت مهمتها، أو من دول مجاورة أرهقتها الحروب ، والنزاعات القبلية ، والديكتاتوريات السياسية.

وفي ظل هذا الغياب للدولة الليبية عن القيام بواجباتها ، وبسط سيطرتها وبذل خدماتها، ونتيجة لهذه المعادلات الصعبة المتناقضة ، تحوّل الجنوب إلى ساحة خلفية للحرب ، والعنف ، والجريمة المنظمة ، وتصفية الحسابات وتبديل التحالفات ، وعقد الصفقات، واصطفت المخابرات الدولية والإقليمية تبحث عن مسارات لمصالحها وصراعاتها، تجد الحضور الفرنسي ينافس الجميع ، والوجود الإيطالي الذي يرغب في فرض نفسه ، وتسجيل وجودة رغم اختلاف البعد والعمق التاريخي للاثنين في المنطقة .

في هذه الورقة سنسلط الضوء عن بعض هذه الاختراقات ، من قبل فرق المنظمات الدولية والأجهزة الاستخبارتية ، التي تعمل بدون رقيب او حسيب. وسنتحدث أيضا ، عن احدي هذه المنظمات التي تعمل علي توطين المهاجرين الغير شرعيين تحت اسم " مبادرة أرباتشي للسلام في ليبيا " ، ببعض التفصيل ، وما لهذا الامر من اثار ديمغرافية واقتصادية وامنية وعسكرية وسياسية ، علي نسيج عام الدولة في هذه المستويات مستقبلا ، مع التطرق الي بعض ردود الأفعال لجهات محلية علي هذه االمبادرة ومخرجاتها المتوقعة .

## المنظمات الدولية

بداية يجب علينا أن ندرك أن تعاظم دور بعض المنظمات غير الحكومية ، وازدياد نشاطها وتأثيرها وحضورها على الصعيد العالمي ، مكنها من أن تنال اعتراف منظمة الأمم المتحدة كشريك أساس وفعّال في تقرير مصير االشعوب، ومستقبلها ، وفي الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايته، حيث باتت هذه المنظمات تعتبر السلطة الثالثة في العالم ، بعد الحكومات والأحزاب السياسية.

في ليبيا بدأ نشاط منظومة الأمم المتحدة منذ خمسينيات القرن الماضي ، وكان ذلك من خلال تواجد وعمل العديد من الوكالات ، والصناديق ، والبرامج المتخصصة ، والتي تعرف معاً باسم " فريق الأمم المتحدة القُطري " ، ويتمثل الغرض الرئيسى لها ، هو دعم التنمية الوطنية والأجندة الإنسانية ، وذلك تحت قيادة منسق الأمم المتحدة المقيم.

ويتولى المنسق المقيم في ليبيا ، بصفته قائد فريق منظومة الأمم المتحدة في البلاد ، المسؤولية العامة لتقديم برامج التنمية في الوقت المناسب ، وبصورة فعالة ومنسقة ، وهو مسئول أمام الأمين العام للأمم المتحدة مباشرة فيما يتعلق بهذه المهام التى يتم تنفيذها ، بما يتماشى مع الأولويات التى تضعها السلطات الوطنية الليبية المعنية.

وبناء على المشاورات مع النظراء الليبيين، قامت منظومة الأمم المتحدة في ليبيا بموائمة خططها مع الأولويات الوطنية عن طريق وضع إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي 2017-2020 ، وتركزت مخرجاته ، ونتائجه على ثلاثة مجالات ذات أولوية:

1 - دعم مرحلة "انطلاق" الحكومة بإطار مؤقت لسياسات التنمية، مما يؤدي إلى مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة.

2 -ضمان استعداد واستجابة المؤسسات الوطنية ودون الوطنية المستهدفة ، وتحسين أدائها من أجل تعزيز تقديم الخدمات الأساسية ، والقدرة على الإسهام في الترابط الاجتماعي ومنع نشوب الصراعات.

3 -تعزيز مبادئ الديمقراطية للحكم ، وفرض سيادة القانون ، وضمان التنمية القائمة على حقوق الإنسان للجميع.

# المنظمة الدولية للهجرة

تقدم بعثة المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا المساعدة المصممة خصيصاً للفئة المستضعفة بحسب تصنيفاتها : الفئة (أ) تمثل المهاجرين ، والفئة (ب) تمثل الأشخاص النازحين داخليا ، والفئة (ج) تمثل المجتمعات المضيفة .

وتعمل المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا منذ عام 2006 ، ولا يزال لديها وجود في البلاد، حيث يعمل الموظفون من مكتبين في طرابلس، ومكتب فرعي في بنغازي، ومكاتب ميدانية في القطرون ، وزوارة ، وبني وليد ، وسبها، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع في جنوب وشرق وغرب ليبيا ، وتنفذ المنظمة مجموعة من البرامج ، لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان المتضررين، وبرامج لتعزيز القدرة على الصمود والتكيّف ، وتعزيز قدرة البلاد على معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار.

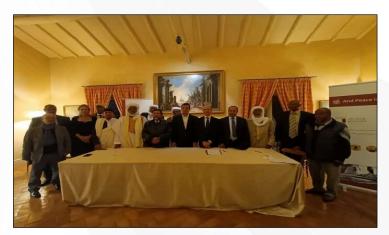
# مبادرة أرباتشي للسلام في ليبيا

في مدينة باري الإيطالية تم إطلاق مشروع لتعزيز قطاع الزراعة والعمالة الزراعية في فزان ، بتمويل من Macys Disit في مدينة باري الإيطالية تم إطلاق مشاركة عدد من عمداء بلديات فزان ، ومدير مكتب الزراعة سبها ، وبالشراكة مع المركز الدولى للدراسات الزراعية المتقدمة بالبحر المتوسط «سيام بارى» .

في 14 ابريل 2023 ، و ضمن ما قالت إنه مشروع يتعلق بإنشاء " مركز الصحراء للسلام – ليبيا" ، وهو مركز متعدد الأغراض، يهدف إلى التنمية الاجتماعية ، والاقتصادية للمجتمعات في جنوب ليبيا ، ويهدف إلى دعم استقرار المجتمعات الحدودية في بلدات الساحل والصحراء ، وفي منطقة فزان على وجه الخصوص، سيتم بناء "مركز الصحراء للسلام " بالتعاون مع بلدية سبها ، التي تعاونت مع المبادرة بحسب ماصرحت به المنظمة ، وأتاحت للمشروع مبنى خاصا ، به مطعم ومسرح يسع ل300 مقعد، وبتمويل من وزارة الخارجية الإيطالية ، وبالتعاون مع "المعهد الزراعي المتوسطي في باري".

وأوضحت المنظمة الإيطالية عبر صفحتها على فيسبوك ، أن المشروع الذي أطلقته في 14 أبريل 2023 الهدف منه ، هو المبادرة والمساهمة في التماسك الاجتماعي ، واندماج السكان المحليين ومجتمعات المهاجرين في منطقة فزان، وذلك من خلال فتح مكاتب متخصصة في : " الخدمات تعليمية - التدريب المهني - مشاريع مدرة للدخل - والممارسة الزراعية المبتكرة – و المبادرات الاجتماعية والثقافية والرياضية " ، بالإضافة الي عيادات للأم والطفل تعمل في المجتمعات الأكثر ضعفاً ، وحول القضايا المتعلقة بصحة المرأة ، والأمومة ورعاية الأطفال، وكانت قيمة المنحة المرصودة للبرامج المنظمة هي " 2022 و2020 وتنتهي في 2022 وتنتهي في أن تكون في الإطار الآتي :

- تمويل إعادة ترميم وصيانة بعض المبانى والمدارس الحكومية.
- التنسيق والترتيب مع المجلس الرئاسي ، ونائب رئيس حكومة الوحدة الوطنية عن المنطقة الجنوبية ، والحكومة الإيطالية فيما يخص المصالحة ، بين أهل مرزق العرب والتابو ، وتقديم الدعم للأسر النازحة والمهجرة ، وتقديم الخدمات المتعلقة بالصرف الصحي ، والطاقة ، والصحة ، والتعليم ، والزراعة .
- سبق للمجلس الوطني للحريات العامة و حقوق الانسان التابع لمجلس النواب الليبي ابرام اتفاقية تعاون
  - ثنائية مع ذات المنظمة لغرض ، التدريب و التأهيل و التعامل مع المتضررين في 15 سبتمبر 2022 ، وقد وقعت الاتفاقية في روما بين الدكتور عمر الحجازي رئيس المجلس و رئيسة المنظمة ماريا غايدة.
  - توقيع اتفاق صلح وسلام نهائي بين قبيلتي أولاد سليمان والتابو في روما، بعد ثلاث أيام من المفاوضات ، برعاية منظمة أرباتشي الإيطالية ، بحسب بيان للداخلية



# بعض ردود الأفعال وتداعياتها المحلية اتجاه مبادرة أراباتشى الإيطالية

أثار هذا المشروع الذي أطلقته المنظمة الإيطالية في الجنوب الليبي، ردود فعل ليبية واسعة عبرت عن مخاوف من أن يكون ما يجري هو ، غطاء لتوطين المهاجرين الأفارقة ، خاصة ممن فشلوا في الوصول إلى السواحل الأوروبية عبر قوارب المهاجرين، وجرى إعادتهم إلى البر الليبي ، وكانت بعض الردود على النحو التالي : فقد أكد عميد بلدية سبها ، رفضه لمبادرة أراباتشي الإيطالية، وقال " رفضنا التوقيع بحضور ممثلي وزارة الحكم المحلي والزراعة ، وطلبنا منهم التسجيل رسميا في وزارة الحكم المحلي ، وتعديل بنود الاتفاقية بما يتماشى معنا "، وأضاف "أنهم يرفضوا مشروع تدريب المهاجرين ، وانشاءها للمركز الثقافي بمدينة سبها" ، من قبل منظمة أراباتشي جملة وتفصيلاً.

كذلك أعلن " إبراهيم الخليل " رئيس المجلس التسييري لبلدية غات ، رفض اتفاقية توطين الأفارقة في الجنوب الليبي وقال الخليل، في تصريح صحفي، " إن البلدية رفضت بقوة مذكرة عرضت على هامش الاجتماع تخص المهاجرين





وإشراكهم "، مؤكدا على أن " الموضوع غير قابل للنقاش " ولفت إلى أن وزارة الحكم المحلي كانت حاضرة للاجتماع عبر مداخلة مستشار الوزارة عبر تطبيق "الزوم".

كما أكد مجلس الأمن القومي الليبي، ضرورة أن تقوم كافة المنظمات الأجنبية العاملة في ليبيا باستيفاء إجراءات تسجيلها وفقاً للقوانين والتشريعات الليبية، معلناً رفضه لأي مشاريع تمس القضايا المتعلقة بالأمن القومي وعدم تلبية أي دعوة للمشاركة من أي دولة أو منظمة أجنبية سواء في داخل ليبيا أو خارجها إلا بعد أخذ الموافقة من الجهات المعنية وعلى رأسها وزارة الخارجية والتعاون الدولى.

أيضا في بيان صادر من الهيئة الوطنية للمشايخ و الأعيان " فرع فزان" ، وتنسيقية العمل الوطني بسبها ، بشأن مبادرة منظمة أراباتشي الإيطالية لدمج الهجرة غير الشرعية في منطقة فزان ، حملوا حكومة الوحدة الوطنية و المجلس الرئاسي ، مسؤولية تصرفات وزارة الحكم المحلي التابعة لها ، والتوجه بنداء إلى جهازي الأمن القومي والداخلي للتعامل بكل حزم مع منظمات تحمل أجندات التقسيم ، و تقديم الشكر لجهاز الأمن الداخلي لجهوده المبذولة من أجل الحفاظ على الأمن القومي .

وأكد نائب رئيس الحكومة المكلفة من البرلمان " سالم الزادمة " في بيان ذكر فيه " إن عقد الاجتماعات واللقاءات التي تتعلق بقضايا مصيرية أمنية وجيوسياسية مثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن يتم بأي حال من الأحوال مع المجالس البلدية ، وهي إجراءات مخالفة للقوانين والتشريعات الليبية ". وقد عبر الكثير من منظمات المجتمع المدني ، ومجالس الحكماء والأعيان والنخب من مثقفين وأكاديميين وإعلاميين في الجنوب ، وكافة مناطق ليبيا في بياناتهم عن رفضهم للمشروع والمنظمة .

وكذلك اكد المجلس الأعلى فزان في بيان له " يرفض محاولات برنامج توطين الأجانب الذي أعلنت عنه منظمة أراباتشي الإيطالية ، ويحمل الحكومة مسؤولياتها اتجاه الامر ، ويحذر من يتعاونون معها من أبناء المنطقة الجنوبية"، كما اكد رئيس حزب صوت الشعب " الشبلي " ، الناطق الرسمي باسم تجمع الأحزاب الليبية " إن أي عمل القصد منه المساس بالأمن القومي الليبي من خلال زعزعة السلم والأمن الاجتماعي ، والعمل على التغيير الديموغرافي للجنوب الليبي ، هو عمل مرفوض وغير مقبول مهما كانت مبرراته أو الأهداف منه " .

## ملاحظات مهمة

منظمة آراباتشي للسلام الإيطالية رئستها هي " ماريا غايدا " ، تاريخ انشاءها في عام 2020 ، وهي شخصية غير معروفة في اواسط الساسة الايطاليين ، و تعمل مع الاتحاد الاوروبي من حيث الدعم المالي.

النطاق الجغرافي المقترح للمنظمة في ليبيا هو الجنوب الليبي تحديدا حوض فزان ، ولها ممثل قانوني "الطيب سليمان ابوبكر الخيالى " والمستشار القانونى للمنظمة داخل ليبيا " اشرف حماد عبدالرحمن الزبير " .

و الجدير بالذكر أن المراحل التي تستهدفها " منظمة اراباتشي " في الجنوب الليبي هي اربعة مراحل ، فعلياً بدأت في تنفيذ برامجها ، وهي على المستويات التعليمية والصحية والتدريبية والتأهيلية منذ بداية 2022 .

هذه المنظمة سبقتها منظمة ايطالية اخرى تعمل تحت اسم " ارض الانسان " ، دخلت ليبيا في 2015 ، وكان مشروعها الأساسي هو التوطين ، و بعد معرفة أهدافها وعملها ، تم سحب تراخيصها و طردها من جانب حكومة الوفاق الوطنى.

هناك الكثير من البرامج والفعاليات والمصالحات الاجتماعية الأخرى ، والكثير من الأعمال الخاصة بالبنية التحتية، والصيانة لبعض مؤسسات الدولة في مجالات مختلفة ، التي لم تتوقف على مستوى الدولة الليبية منذ 2012، وقد قامت هذه الأنشطة بالتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية ، فالمستغرب هنا من بعض المراقبين أنه لم يكن هناك أي إجراء يتعلق بمتابعتها، ولم يوجد أي موقف حازم ضد نشاطات هذه المنظمات.

بعد قيام مبادرة أراباتشي بتوقيع مشروعها الأخير والذي يمثل المرحلة الرابعة من المشروع والمتعلقة ب " مركز الصحراء للسلام "، تتحدث بعض المصادر أن الأمر كان مزعجاً لفرنسا ، لأنه تم بدون علمها في منطقة تعتبرها نفوذاً لها ، ولذلك فإنها ترى أن أي دور إيطالي في المنطقة هو دور طارئ ، وأنه من المفترض أن يكون هناك تنسيق مسبق معها لأي عمل لها في الجنوب ، لذلك فإن هذا الامتعاض كان متوقعاً ، خصوصاً مع ظهور الخلافات السياسية بينهما بشكل واضح، عبرت عنها تصريحات فرنسية معادية لرئيسة الوزراء الإيطالية.

في الوقت الذي تم فيه تسجيل موقف من قبيلة أولاد سليمان يرفض التعامل مع المنظمات المشبوهة ، نجد أن المنظمة حاولت في السابق ولم تدخر جهداً في القيام بإجراء مصالحة بين قبيلتي أولاد سليمان والتبو ، وصلت نقاشاتها إلى مرحلة تقدير التعويضات، وكذلك دخلت في مرحلة أخرى في المصالحة بين أهل مرزق والتبو.

والملاحظ أن هذه التدابير الخطيرة، تمت أمام أسماع وأنظار سلطة حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي ، وذلك بوجود نواب الرئيس من الجنوب في مجلسي الرئاسي ، وحكومة الوحدة الوطنية ، ومختلف الأجهزة الأمنية ، وليس سراً تكرار زيارات المسؤولين الجنوبيين إلى إيطاليا ، لمناقشة مختلف القضايا التي قدمتها المنظمة .

والسؤال الذي يطرح نفسه : ما هو مظهر القوة لهذه المنظمة في الانتظام المستمر مع دوائر الدولة ؟؟

بما تم عرضه، يمكننا القول إن منظمة Ara pacis هي منظمة محلية غير ربحية صادرة في إيطاليا، وليس لها علاقة بالمنظمات الرسمية التابعة للأمم المتحدة وعلى رأسها منظمة الهجرة.

علينا أن ندرك أن من أهداف المنظمات بعمومها ، هو خلق ركائز اجتماعية وسياسية وثقافية لصالح الدول المانحة، وأنها تسعى لفرض أجندات علي حقل العمل العام ، بعيدة عن المبادئ ، والقيم ، التي تنطلق منها بيئة الدولة، و لا نتغافل عن حقيقة أن توالي توافد ودخول المنظمات يؤشر إلى ما سيكون في المستقبل من أزمات.

## ليبيا والهجرة الغير شرعية

ملف المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء في ليبيا شائك ويثير الكثير من المخاوف، وهو معقد جداً من الناحية الأمنية ، والاقتصادية ، والقانونية ، والحقوقية ، فهناك مئات آلاف من المهاجرين غير النظاميين، في بلد حدوده البرية قرابة 4300 كيلومتر مرتبطة مع 6 دول.. مصر، والسودان، وتشاد، والنيجر، والجزائر، وتونس.

تمت مصادقة مجلس النواب الليبي في فبراير 2023 ، على استراتيجية وطنية لإدارة ملف الهجرة على المستوى الوطني والدولي والإقليمي ، ولكن مخرجات اللجنة " لم ترَ النور ولم يصدر قرار بتنفيذها لأسباب مجهولة " ، حاليا لا يوجد وزير دولة لشؤون الهجرة في حكومة الوحدة الوطنية بسبب انتقل وزير الدولة السابق للعمل في حكومة الاستقرار المعينة من قبل برلمان طبرق .

في حين تغيب إحصاءات محلية رسمية دقيقة عن أعدادهم، أشارت المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، في تقرير صدر في أغسطس 2022، إلى وجود 650 ألف مهاجر ولاجئ داخل البلاد، ينحدرون من أكثر من 44 جنسية، ومعظمهم طلقاء خارج مقار الاحتجاز.

هناك إحصائية تشير الى ان 74% في المائة ، من مجموع أعداد المهاجرين في ليبيا خارج مراكز الاحتجاز، وينتشرون بشكل عشوائي في أنحاء البلاد ، ولن يكون أمام هؤلاء وهم يبحثون عن الرزق سوى خيارات ثلاثة :

- ✔ الانخراط في سوق العمل الليبية خارج منظومة القوانين المعمول بها في البلاد، مع الإقامة غير المشروعة
  - ✓ التورط في أعمال غير مشروعة، واستغلالهم من قبل مافيا السرقة والتهريب والاتجار بالممنوعات.
- ✓ الالتحاق بصفوف الكتائب المسلحة متعددة الجنسية، والتنظيمات المتطرفة ، " وما انتشر مؤخر في مدينة الزاوية دليلا على هذا الامر" .

فمن المهاجرين من انخرطوا في سوق العمل ، ويتعايشون مع المواطنين بشكل شبه طبيعي ، سعياً لطلب الرزق ، والاستقرار، ومنهم من هو " مسجلٌ خطِر " في موطنه الأصلي، وهارب من يد العدالة في بلده الام ، ويمارس كثير من هؤلاء أعمالاً يجرّمها القانون الليبى، كالتسول فى الطرق العامة ، والسرقة ، والقتل.

هناك عدد من مراكز الاقامة العشوائية وأخرى المنظمة للمهاجرين غير الشرعيين تحت رعاية منظمات دولية في ليبيا، احدها ما تم الكشف عنه الايام الماضية في طرابلس ، حيث تقيم هناك آلاف العائلات التي تتزايد ، و تتكاثر بالزواج و زيادة المواليد ، وهناك مراكز إقامة اخري في الطريق الواصل بين سبها و تراغن.

فالمهاجرين يأتون برفقة عائلاتهم ، بنية البقاء والاستيطان ، وهو ما صار واقعاً تقريباً ، فنجد جيلاً كامل وُلد في ليبيا، فالخوف الان لم يعد من التوطين ، بل من فقدان جزء من الوطن ، حيث يشكل هذا المشروع خطريهدد الأمن القومي ، والسلم المجتمعي في البلاد ، ومن ذلك يجب معرفة واقع معيشة المهاجرين الطلقاء داخل ليبيا ، وتتبع حركتهم.

#### الخلاصة

لقد أصبحت فزان محور تركيز صناع السياسات و المهتمين بوضع حد لتدفق المهاجرين إلى أوروبا ، فبالرغم من مشاكله الكثيرة والتي معظمها ليست من صنعه ، فإن إقليم فزان يعاني من ركود في الاقتصاد القانوني ، فالمؤسسات الاقتصادية ، والمالية الوطنية التي يمكن أن تساعد في إنعاشه مشلولة إلى حد بعيد ، وعلى النقيض من ذلك فإن الاقتصاد الغير قانوني يزدهر وينمو بصورة لافتة.

ويشكل تحقيق الاستقرار في فزان حاجة ملحة ليس لضبط وتقييد الهجرة وحسب بل لمعالجة القضايا الاقتصادية والأمنية، ولذلك فإن بوسع السلطات الليبية ، والحكومات الأوروبية فتح آفاق التعاون بمنظور رسمي وشرعي لمعالجة الأسباب الحقيقية لتدفق الهجرة الغير نظامية ، وكذلك أن تعمل السلطات الليبية على تجفيف جذور الصراعات والنزعات القبلية التي تجد فيها المنظمات ضالتها في العمل والدخول من خلالها، وأن تعمل على بسط وفرض القانون، وهي إجراءات من شأنها بمرور الوقت أن تقلص من الحوافز الدافعة إلى تهريب الأشخاص ، والحد من الجريمة ، والفوضي واستعادة هيبة الدولة .

وجدير بالذكر ، فأنه يلزم تنسيق الجهود الوطنية لمحاربة عصابات الاتجار بالبشر التي تعمل في ظل ظروف عدم الاستقرار الأمني المنتشر ، على أن تكون مواجهة تلك العصابات بتكاثف الجهود بين الأجهزة الأمنية ، وسلطة إنفاذ القانون، والسلطات القضائية المختصة المتمثلة في مكتب النائب العام الليبي.

كذلك هناك ضرورة ملحه الي توحيد الجهود بين الجانب الليبي والشريك الدولي والاقليمي، وإعادة النظر في سياسات الصد والاعتراض للمهاجرين غير النظاميين من المنبع ، وتحميل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه ليبيا، وتقديم الدعم اللوجستي الممكن للاجهزة المعنية للقيام بأعمالها من مكافحة الهجرة غير الشرعية، وجهاز حرس الحدود، ليقوم بعمله وفق منهجية وآلية وطنية في تجفيف منابع التسلل والتهريب عبر الحدود، من خلال تفعيل تقنيات حديثة في مراقبة الحدود، وإنشاء نقاط أمنية على كامل الشريط الحدودي.



يعتبر المركز الليبي للدراســـات الأمنية والعســكرية مؤسســـة ليبية مســـتقلة تعمل فى إطار البحث العلمى والدراسات والتحليلات الأمنية والعسكربة للقضايا ذات العلاقة بالدولة الليبية.

وضـع المركز على رأس قائمة أولوياته العمل على مســاعدة البحـــاث وصنّاع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحـــداث الدولية والإقليمية فى صيغة أكاديمية معلوماتية تمكــن من إزالة الضبابية عن المشــهد الســياسي والأمني والعســكري عـــن طريق تحليلات عميقة وموضوعية لمختلف القضايا ذات العلاقة وتقدم توصيات وسيناريوهات إلى الجهات المعنيــة وصنــاع القــرار .

# ترتكز اعمال المركز على مجموعة من الركائز الثابتة في سياســته لأداء أعماله وهي :

- الحياديـــة والاســـتقلالية بعيـــداً عـــن أي أجنـــدات أو أيديولوجيـــات.
- المنهجيــة العلميــة وقواعد البيانــات والمعلو مات الدقيقــة بما يضمن التمــيّز والجودة لمخرجــات المركــز.
  - السـعى للتائـير إيجابـاً عـلى صنــاع القــرار والجهــات ذات العلاقــة<mark>.</mark>
    - التطويــر والارتقــاء بمــا يقدمــه المركــز مــن أبحــاث ودراســات<mark>.</mark>
- تعــدد المصــادر والبنــاء التراكمــى للبيانــات الــتى يرتكــز عليهــا ال<mark>تحليــل المنهجــي .</mark>
- طــرح المعــنى الشــامل لمفهــوم الأمــن بصــورة تخــدم البحــاث<mark> والمهتمــين.</mark>







